

منع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) مراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة.

إذ تضع في اعتبارها أهمية دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) وأنشطتها في ميدان مكافحة الجريمة الدولية عبر الحدود.

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً ما أعربت عنه الأمم المتحدة مراراً من ضرورة تنسيق وموازنة وتعزيز أعمال المكافحة هذه على الصعيد الدولي،

وإذ تشير إلى ساقشات المؤتمر الوزاري العالمي المعنى بالجريدة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الذي نظمته الأمم المتحدة في نابولي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، علامة على التصريحات التي أدلّى بها مختلف رؤساء الدول والحكومات في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

ورغبة منها في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول).

وإذ تشير إلى مقرراتها ٤٢٦/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤،

- تقرر دعوة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) إلى المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب.

٢- تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٢٥
١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

٤/٥١ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ٥٤٩ المؤرخ ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وقد درست تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية^(١)

وتأمل أن يواصل الأمين العام دعم آليات التعاون بين المنظمتين:

الاجتماع، وتوصي بعقد اجتماعات مماثلة بمزيد من التواتر:

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار:

٢ - تعرب عن ارتياحها للتعاون الوثيق بين المنظمتين كليهما، وبصفة خاصة للدعم المقدم من هاتين المنظمتين للانتخابات البرلمانية والبلدية والرئاسية التي جرت في هايتي في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكذلك للعمليات المشتركة التي اضطلعت بهابعثة المدنية الدولية في هايتي:

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية".

٣ - تعرب عن ارتياحها أيضاً لما قدمته بعثة مراقبة العملية الانتخابية من دعم للانتخابات العامة التي جرت في نيكاراغوا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والتي استفادت أيضاً من التعاون التقني الذي توفره منظومة الأمم المتحدة:

الجلسة العامة ٤٠
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

٥/٥١ - المؤتمر العالمي لقناة بنما

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ١٢٥٠ المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي أيدت فيه عقد المؤتمر العالمي لقناة بنما، المقرر انعقاده في مدينة بنما خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار

(١٢٥٠).

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار (XXVI-0/96) ١٣٧٦ الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعنون "قناة بنما في القرن الحادي والعشرين" والقرار (XXVI-0/96) ١٣٧٩ المتعلق بالمؤتمر العالمي لقناة بنما، وما القراران المتضادان في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اللذان كان مما جاء فيهما أن أشادت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بعملية الاعتقال السلس التي تشتراك فيها حوكمتا بنما والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق بعثاتها الدبلوماسية، ولجنة قناة بنما، وهيئات منطقة ما بين المحبيطين، ولجنة الانتقال،

٤ - تعرب عن ارتياحها كذلك للتعاون الوثيق بين المنظمتين في مراقبة العملية الانتخابية والتحقق منها، وتسليم بمعالية ذلك التعاون عندما يتم بناء على طلب السلطات الوطنية:

٥ - ترحب بالاجتماعات المعقودة بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وبالاجتماعات المنتظمة بين ممثليهما طوال الفترة المستعرضة:

٦ - ترحب أيضاً بتوقيع اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥:

٧ - تؤكد ضرورة أن يتحقق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وفقاً لولاية واحتياصات وتكوين كل من المنظمتين، وأن يناسب كل حالة محددة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة:

٨ - توصي بأن تعقد، حسب الاقتضاء، اجتماعات عامة بين ممثلي منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لمواصلة استعراض وتقدير التقدم، وبعقد اجتماعات قطاعية واجتماعات لمراكيز التنسيق بشأن المجالات ذات الأولوية أو المسائل التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وفقاً لأسلوب العمل الذي يتبعه مركزاً التنسيق القائمان بالفعل:

٩ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

وقد نظرت في اعتبارها أنه كان قد تم، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، التوقيع في واشنطن العاصمة على معاهدة إشراف وزارة الخارجية،

وإذ تضع في اعتبارها أنه كان قد تم، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، التوقيع في واشنطن العاصمة على معاهدة